برلمانيون يعترفون بعدم جاهزية القوات العراقية..
والإنسحاب الأميركي سيولد الفراغ الأمني

متابعة/ المدى

اختلف اعضاء مجلس النواب بوجهات النظر بشأن الانسحاب الامريكي أو تمديد الاتفاقية الامنية، فيما اشار اغلبهم الى عدم جاهزية القوات العراقية، وأن الانسحاب سيولد فراغاً أمنياً.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا قادة الكتل السياسية للإجتماع بشأن إتخاذ قرار حول بقاء القوات الاميركية من عدمه. وقالوا إن الخلافات السياسية والوضع الامني بشكل عام يدفع العراق لتمديد بقاء القوات الامريكية.

عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن ائتلاف العراقية اسكندر وتوت أكد أن الانسحاب الاميركي سيؤثر على العراق ويترك فراغا أمنيا.

وقال وتوت للوكالة الإخبارية للانباء: أن العراق لديه نقص في الجهد الفني الاستخباري وليس لدينا اجهزة متطورة"، مشيرا ألى أن التفاوت والازمات بين الكتل السياسية ستترك فراغا امنياً بعد الانسحاب الاميركي.

وأضاف: أن الانسحاب الاميركي سيؤثر على العراق لان الاجهزة الامنية غير قادرة على حماية الحدود ولا على الطرق السريعة التي تربط بغداد بالمحافظات.

وطالب وتوت الحكومة بأخذ رأي الاجهزة الامنية على مدى جاهزيتها لأستلام الملف الامني حتى تتضح الصورة اكثر، متسائلا في حال تم تمديد الاتفاقية الامنية، ستجهز القوات الامنية العراقية؟ لان من عام ٢٠٠٣ وحتى الان لم يتم تجهيز القوات الامنية على الرغم من لدينا طاقم وطاقات هائلة لكن ينقصنا الجهد الفني الاستخباري والمعدات.

وقال عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني جواد البزوني الذي كشف عن وجود مباحثات بين الكتل السياسية تجري خلف الكواليس للإبقاء على القوات الامريكية..

وأضاف البزوني: "أن هناك مباحثات تجري خلف الكواليس بين الكتل السياسية للوصول إلى إتفاق بشأن تمديد الاتفاقية الامنية او الخروج"، مشيرا إلى أن "الكتل تتحرج من ابداء رأيها، لذلك تحاول التملص من الحديث عن هذا الموضوع."

وأوضح أن هناك ضغوطاً امريكية على الحكومة العراقية لضرورة تمديد بقائهم وهذه الضغوط ترتبط باتفاقيات دولية كالبند السابع والكويت والوضع الأمني في المنطقة.

ورجح البزوني بقاء القوات الامريكية بسبب التضاربات بين الكتل السياسية والوضع الداخلي غير المستقر.

وأشار إلى أن في حال اتفقت الكتل السياسية على تمديد الاتفاقية فأن التيار الصدري بالنتيجة سوف يوافق على بقاء هذه القوات.

من جانبه اعرب عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه عن خشيته من تداعيات الانسحاب الامريكي، مشيرا إلى أن الانسحاب سيترك فراغاً امنياً.

وقال طه: أن الانسحاب الاميركي سيترك فراغاً أمنياً ونحن أمام تساؤل: هل القوات العراقية قادرة على إملاء هذا الفراغ الامني؟ مشيرا إلى عدم جاهزية القوات في تسلم الملف الأمني.

وأضاف: أننا نخشى من تداعيات هذا الانسحاب واستغلال الجهات الارهابية لهذا الانسحاب.

وأشار إلى أن تمديد الاتفاقية أو عقد اتفاقية جديدة يحتاج إلى اجماع سياسي لاتخاذ هذا القرار حتى لا تحصل مشاكل سياسية تؤدي إلى تردي الاوضاع الامنية .

في غضون ذلك توقع عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن التحالف الوطني عمار طعمة أن الازمات السياسية بين الكتل السياسية ستشجع على بقاء القوات الامريكية.

وقال طعمة للوكالة الإخبارية للأنباء: أن الازمات والمشاكل بين الكتل السياسية ستشجع الولايات المتحدة على بقاء جزء من قواتها"، مطالبا قادة الكتل السياسية بتوحيد وجهات نظرهم وأن يقدموا مصلحة العراق على المصالح الشخصية.

وأضاف أن القوات الاميركية ليس لها اثر كبير في سد الفراغ الامني والقوات الامنية العراقية قادرة نوعا ما على تحمل المسؤولية باستلام الملف الأمني بشكل كامل.

وأشار إلى أن الاستقرار الامني لا يعتمد على القوات الامنية العراقية وانما يحتاج إلى هدوء سياسي وتجاوز الخلافات بين الكتل السياسية.

وتابع: أن اللجوء للامريكان لمعالجة الامور ليس حلا صحيحا وسيؤدي إلى ادمان العراق بحل مشاكله اعتمادا على الجهات الخارجية.

وكان عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي اكد أن اغلب الكتل السياسية تريد بقاء القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١، مشيرا إلى أن في حال تم التصويت سراً داخل البرلمان فإن التمديد سوف يمضي.

وقال الاعرجي للوكالة الإخبارية للأنباء: "أن اغلب الكتل السياسية ترغب ببقاء القوات الاميركية الى ما بعد ٢٠١١، لكنها لا تعلن موقفها الصريح حيث انهم في داخل كتلهم يقولون نريد التمديد وفي الاعلام يصرحون لانريد التمديد"، مبيناً عن "وجود علاقات وثيقة لبعض الكتل السياسية مع الجانب الاميركي."

وأضاف: أن "رئيس الوزراء نوري المالكي أجبر على عرض هذا الموضوع على الكتل السياسية لتباين وجهات نظرهم الحقيقية."

وأشار إلى أنه" في حال تم التصويت على الاتفاقية الامنية داخل البرلمان سراً فأن النواب سوف يمررون هذا المشروع لرغبة الكتل ببقاء القوات الاميركية."

وطالب الأعرجي الحكومة والمعنيين بالملف الامني تقديم تقييم حقيقي لجاهزية القوات الامنية من عدمها اضافة إلى القرار السياسي بسبب ازمة الثقة بين الكتل السياسية والتنافس فيما بينهم وإستخدام هذا الموضوع ذريعة للنيل من الحكومة واسقاطها، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء لا يستطيع تحمّل القرار بمفرده وانما يكون قراراً جماعياً ومن جميع الكتل السياسية.

وقد بحث رئيس الوزراء نوري المالكي مع وفد من الكونغرس الامريكي جملة من القضايا السياسية والعسكرية، وقد وصل وفد الكونغرس مساء الخميس الماضي، يمثلون ولايات امريكية عدة وهم من الجمهوريين والديمقراطيين.

المالكي: إلغاء الفائض من الوزارة سيحل الأزمة

متابعة/ المدى

بينما أعلن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي انتهاء جلسات المجلس العلنية التي خصصت لمناقشة ما تم إنجازه خلال مهلة المائة يوم، ذكر مسؤولون أن المالكي يعتزم تقليص عدد الوزارات وترشيق حكومته.

ونقلت وكالة رويترز عن ألامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق أن من رأي رئيس الوزراء ورغبته تقليص عدد الوزارات مع الحفاظ على التوازن السياسي، مضيفا ان المسألة تتعلق بإلغاء الفائض من الوزارات حسبما تقتضي الضرورة.

الوكالة نقلت أيضا عن جالا رياني محللة الشرق الأوسط في مؤسسة آي.إتش.إس جلوبال إينسايت في لندن قولها: إن المالكي تعرض لانتقاد لجعله الحكومة مركزية، مشيرة إلى أن التوترات تتنامى من كل جانب، وان التوازن السياسي هش، وان أية خطوة تتخذها حكومة الوحدة ستكون محل تدقيق.

الساسة والمراقبون للشأن السياسي العراقي يؤيدون أهمية ترشيق الحكومة، لكنهم يتحدثون عن صعوبات عدة سيواجهها المالكي إذا ما رغب في تغيير الوزراء، أو إلغاء بعض الحقائب الوزارية، خاصة في حال استغنائه عن وزراء ينتمون إلى أحزاب منافسة منها كتلة العراقية بزعامة إياد علاوي.

النائب عن العراقية حامد المطلك أوضح لإذاعة العراق الحر أن ترشيق الوزارات أمر مطلوب إذا كان ذلك في مصلحة العراقيين والعملية السياسية، عندها على جميع الكتل السياسية أن تقبل به.

الى ذلك القت الخلافات السياسية بظلالها على المشهد الأمني في العراق، إذ شهدت الأيام الماضية سقوط عشرات القتلى والجرحى في هجمات متفرقة كان آخرها الهجوم على مبنى مجلس محافظة ديالى.

النائب حامد المطلك وفي سياق انتقاده لأداء الوزارات العراقية، خص الوزارات الأمنية التي لم يتم الاتفاق بعد على تسمية المرشحين لتولي حقائبها، بسبب المحاصصة والولاءات الطائفية والحزبية والتناحر بين القوى السياسية وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية، ما أدى إلى تدهور الوضع الأمني.

أما النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان فلا يعتقد أن عملية الترشيق ستكون سهلة، لافتا إلى أنها ستخلق مشاكل سياسية جديدة إذا لم تتم بتوافق الكتل السياسية كافة.

ويرى النائب عثمان أن الترهل الذي تعاني منه حكومة المالكي يعود بالأساس إلى مبدأ الترضية السياسية، الذي اعتمد في عملية تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، التي لم تخل حسب رأيه من نواقص وثغرات، إذ تم الاتفاق على المبدأ من دون مناقشة التفاصيل،وهذا ما خلق مشاكل وخلافات كثيرة.

المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي لم يستبعد أن يضحي المالكي ببعض وزراء الترضية السياسية، إذا ما زاد الضغط الشعبي، لكنه يستبعد أن يخاطر المالكي بوزراء العراقية لأن ذلك يحتاج إلى توافق سياسي كبير واستحقاقات لزعامات كبيرة داخل العراقية.

لجنة قانونية تستعجل الحكومة: أين نظام الوزارة الداخلي؟

متابعة/ المدى

كشف عضو في اللجنة القانونية بمجلس النواب العراقي، امس الخميس، عن ان لجنته طالبت مجلس رئاسة الوزراء بتسريع إقرار نظام داخلي ينظم عمل الوزرات والهيئات الحكومية في المرحلة المقبلة.

وقال مشرق ناجي لوكالة كردستان للأنباء: إن "عمل مجلس الوزراء في المرحلة الحالية لا يتمتع باية صيغة قانونية ما لم يتم إقرار نظام داخلي يعمل وفقه في إنجاز المشاريع الحكومية الرئيسة".

واضاف: ان" اللجنة القانونية ستقوم بتوجيه كتاب إلى مجلس رئاسة الوزراء تدعوه فيه إلى ضرورة العمل وفق نظام داخلي خلال الايام المقبلة لان عمله بالصيغة الحالية ليس قانونياً".

وأوضح: أن" اللجنة ستنسق مع مجلس الوزراء على تفعيل نظام داخلي يوزع المهام ويعطي أهمية لكل عضو في المجلس ويمنع اختزال القرار في شخص معين انسجاماً مع الدستور العراقي".

وكانت الحكومة العراقية قد اعلنت في شباط الماضي انها استكملت ورقة النظام الداخلي لعمل مجلس الوزراء إلا ان انشغالات الحكومة بجوانب الخدمات وتوفير الامن تحيل دون إقراره في المرحلة الحالية .

وتطالب الكتل النيابية رئاسة مجلس الوزراء باستمرار بكتابة قانون ينظم العمل الأداري والقانوني فيه، وتتخوف الكتل ذاتها من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي من تهميش نواب ثلاثة في اتخاذ القرارات الحكومية المهمة.

وكتابة النظام الداخلي لمجلس رئاسة الوزراء يعد احدى خطوات مبادرة بارزاني التي نتج عنها تشكيل الحكومة.

وانتقد المالكي في وقت سابق من شهر نيسان/ابريل الماضي تشكيل الحكومة من ٤٢ وزارة على اساس تمثيل جميع القوى السياسية في البلاد وهو ما احدث حسب وصفه "ترهلاً وتضييعا للمال العام"، مبينا ان "الحكومة الحالية فرضت عليه"، وانه كان يفضّل تشكيل حكومة من ٢١ وزارة فقط بعد إلغاء وزارات الدولة ودمج بعض الوزارات.

ويفتقد مجلس النواب العراقي الحالي إلى جهة تعارض الحكومة وتنتقد أداءها بسبب مشاركة جميع الكتل السياسي.

وكان مجلس النواب العراقي عقد امس الخميس جلسة بحضور وزيري الخارجية والنقل العراقيين.

وقال النائب سعيد خوشناو: ان "النقطة الاولى في برنامج عمل جلسة النواب تضمنت التصويت على لجنة متخصصة للاشراف على انتخابات المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، والنقطة الثانية لاداء اليمين الدستورية للنائب خالد الاسدي، الذي تقرر ان يشغل مكان النائب خضير الخزاعي الذي تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية".

واستدرك بالقول: "فيما تمحورت النقطة الثالثة من برنامج عمل الجلسة بشأن استدعاء امانة بغداد الى مجلس النواب من اجل توضيح مهام عملها ومشاريعها، والمعوقات التي تقف امام ممارسة مهامها، فيما تتمثل النقطة الرابعة في تضييف وزير الخارجية هوشيار زيباري، والنقل هادي العامري لتقديم توضيحات بشأن العلاقات العراقية-الكويتية، وبناء ميناء المبارك من قبل الجانب الكويتي في المنطقة التي تقع ضمن الحدود المائية في البصرة".

وكان العراق قد أعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

وكانت السلطات الكويتية قد قررت مؤخراً توسيع ميناء مبارك الكبير بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة جنوب العراق، وأثار القرار مخاوف العراق من تأثير المشروع على الممر المائي الخاص به، وسارع إلى تشكيل لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت من أجل التباحث بخصوص الموضوع

وكانت مصادر مسؤولة في وزارة الخارجية الكويتية، قد نفت في تصريحات نقلتها صحيفة "الوطن" الكويتية شبه الرسمية نية الكويت توسيع ميناء مبارك الكبير.

ويعتقد مراقبون ان إثارة هكذا مواضيع خلال الفترة الحالية من شأنها إعادة التوتر بين الجانبين، بعد ان تحسنت العلاقات نسبيا خلال الفترة الماضية.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

في بغداد ثمة مناطق لا تزال قلقة من الطائفية

العراقيون يخافون تجدد العنف برغم تحسن الأوضاع

متابعة/ المدى

في منطقة تشكوك خارج بغداد يعيش نازحون عراقيون في مساكن بنوها من الحجارة والجص بعد أن تركوا ديارهم هربا من أعمال العنف الطائفية وتهديدات بالقتل.

وترك ما يقدر بزهاء ١,٥ مليون عراقي منازلهم خلال أعمال العنف الطائفية التي قتل خلالها الآلاف عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ .

وتريد الحكومة أن يتوقف النزوح بحلول نهاية العام الحالي إما بتسكين النازحين في منازل جديدة بصفة دائمة أو بإعادتهم إلى ديارهم الأصلية.

لكن الكثير من النازحين يؤكدون "إن العودة فيها خطر على حياتهم. وقال نازح يدعى جاسم جبير العكيلي يسكن حاليا في تشكوك: "لا نريد أن نعود، لن نعود لأن المنطقة مهددة بالقتل ونحن مهددون ولدينا العديد من الضحايا، أنا بالنسبة لي فقدت ثلاثة من إخوتي وابن أخي، يعني نحن مهددون."

والعكيلي كان يعيش في منطقة الحصوة التي يغلب السنة على سكانها في ضواحي بغداد الغربية.

وذكر أنه باع منزله بربع قيمته وانتقل إلى منطقة تشكوك التي يغلب الشيعة على سكانها في شمال بغداد حيث بنى منزلا صغيرا وفتح متجرا لبيع الحصر والأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك وملابس الأطفال.

وقال محمد (١٨ عاما) ابن جاسم العكيلي "حتى إذا رجع واحد أو اثنين الباقي جميعهم لن يوافقوا على العودة هناك لأن الوضع لا يساعد."

وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الصراع الطائفي بين السنة والشيعة أسفر عن أسوأ أزمة إنسانية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨. وفي ذلك العام فرّ نحو ٧٠٠ ألف شخص هم نصف عرب فلسطين أو أجبروا على الخروج من ديارهم بعد قيام دولة إسرائيل.

وتشير المفوضية إلى أنه من بين ١,٥ مليون نسمة نزحوا داخل العراق يعيش نصف مليون في مخيمات أو مبان عامة، وفي بغداد يعيش ٢٠٠ ألف شخص في ١٢٠ مخيما.

وتقول الحكومة العراقية إن ٢٥٠ الف أسرة تتألف كل منها من ستة أفراد في المتوسط فرت من منازلها عام ٢٠٠٦ بعد تفجير ضريح الإمام الحسن العسكري في سامراء في هجوم اعتبر نقطة تحول في الصراع الطائفي الذي كاد يدفع العراق إلى حرب أهلية شاملة. وتأمل الحكومة في أن يعود بعض من نحو ثلاثة آلاف أسرة تعيش في الحي الذي انتقل اليه العكيلي الى ديارها وتعرض ٣٥٠٠ دولار نقدا على كل أسرة لتساعدها على الانتقال.

في مكتب حكومي مسؤول عن شؤون النازحين بشرق بغداد ٤٤ الف أسرة مسجلة نزح نحو ٨٠ في المئة منها من أحياء في العاصمة.

وأكد حسين كريم النازح أيضا من الحصوة إلى تشكوك إنه لن يفكر ابدا في العودة لأن الأوضاع في منطقته الأصلية ما زالت غير آمنة.

وقال: "طبعاً لن أعود، لن أعود إلى هناك، الذبح في المنطقة وأنا أخبرتك عن المأساة الموجودة، لكن إذا (الحكومة) ترسل معي مراقب حرس وطني أذهب معه إلى منطقة معينة على باب الله وأرجع بعدها أفكر بالموضوع، لكن ليس هناك مثل هكذا شيء."

وذكر أصغر الموسوي الوكيل الأقدم لوزير الهجرة والمهجرين في العراق أن أكثر من ٥٢ ألفا من أسر النازحين عادت الى ديارها ومعظمها من بغداد وإن من المنتظر انتقال أسر أخرى كثيرة قريبا بعد أن تحسنت الأوضاع الأمنية.

وقال: "النازحون داخليا العائدون إلى مناطق سكناهم بحدود ٥٠ . ٥٦ ألف عائلة بعدما كان العدد الكلي للنازحين بحدود ٢٥٠ ألف عائلة نازحة عادت إلى الآن لدينا ١٨٩ عائلة باقية لا تزال. خلال الشهرين الأخيرين ولدينا معطيات في الوقت الحاضر يعني إذا سرنا بالنسبة لمدة ثلاثة أشهر وأنا أتوقع عودة خلال الشهرين السادس والسابع بعد انتهاء عطلة المدارس أتوقع أنه تكون هناك عودة جداً كبيرة إلى مناطق سكناهم."

وأضاف: "خلال الأسبوعين الماضيين نحن سجلنا بحدود ٥٠٠٠ عائلة عائدة وهذا الرقم مفرح."

في حين بدأت الأسر في بغداد تعود الى ديارها وكانت نسبة العودة الى محافظة نينوى بشمال العراق التي مازالت تعد نقطة ساخنة لتنظيم القاعدة أقل، كما لم تعد نحو ١١ الف أسرة من الأقلية المسيحية وأقلية الشبك العرقية ممن فروا من وسط الموصل الى ديارهم.

وبدأ بعض العراقيين الذين فروا الى الخارج يعودون بسبب الاضطرابات في بعض دول الشرق الأوسط. وقال الموسوي: إن نحو ٣٠٠ أسرة عادت في الآونة الأخيرة من سوريا واليمن وليبيا ومصر.

ويملك العراق بعضا من اكبر احتياطيات النفط في العالم وقد وقع سلسلة اتفاقيات مع شركات نفط عملاقة لتطوير حقوله النفطية مما يعطي املا لبعض العراقيين في أن دولتهم على طريق إعادة الإعمار بعد عقود من الحرب والعقوبات الاقتصادية الدولية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون